سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار

ثانياً: معالم الهيمنة

أولاً: دور مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار

تتكوّن الدول الصناعية السبع الكبرى من: «الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا»؛ حيث يجتمع رؤساؤها مرة في السنة، «لمحاولة تنسيق سياستها الاقتصادية الكلية، والسعي للحدّ من سلبيات التغيّرات الحادة في أسعار صرف عملاتها»[١]؛ حيث توصف قمة مجموعة السبع (G-7) بـ «مجلس إدارة اقتصاد العالم»[٢].

ثانياً: معالم الهيمنة

تتّضح معالم الهيمنة في تمركز (ش م ج) في هذه الشبكة؛ من خلال ما يلي:

- تضم الدول السبع المقرات القانونية لعدد ٣٢٦ شركة من أصل الـ ٥٠٠ (أكبر الشركات في العالم)، وهي الواردة في قائمة فورشن (أغسطس ١٩٩٧)[٣]؛
- كما تسيطر المجموعة على القطاع المالي فمن بين ٦٩ بنكاً كوكبياً في قائمة فورشن هناك ٥٨ مقرها الأصلي في واحدة من تلك المجموعة، وفي نشاط التأمين تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع،

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٥.
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٦٤.
(٣) المصدر نفسه.

وفي مجال الاتصالات ٢٢ شركة منها ١٩ في دول المجموعة[١]؛

- تركّزت أكثر من ٣/٢ تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى (الاستثمار المتبادل) خلال أربعة عقود بين الدول السبع[٢]؛
- أنفقت هذه المجموعة في عام ١٩٩٦ على أعمال «البحث والتطوير» (R&D)؛ أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج مبلغ ٣٤٥ مليار دولار[٣]؛
- مجموع ناتجها المحلي الإجمالي يمثّل حوالي ٦٨٪ من إجمالي ناتج دول العالم طوال ٣٠ سنة (١٩٦٥-١٩٩٥) بينما نصيب دول العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للعالم هو في تراجع، ويظهر من خلال الجدول التالي:

جدول ٨: توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم

(الوحدة: نسبة مئوية ٪)

البيان	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبار	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوربية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، مرجع سابق، ص: ٣٦٥.

فبعد كل هذا نتساءل:

115/190

هل هذا يعني أن «العولمة» في الشمال و«الهيمنة» في الجنوب هما ظاهرتان ليستا منفصلتين!؟

(١) المصدر نفسه.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٦٦.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٦٤.